

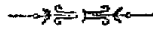
هذا متن بداية المبتدى

في الفقه على مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

شيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي

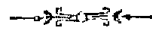
المتوفى سنة ٥٩٣ هـ رحمه الله تعالى



« قام بتجريده من شرح الهداية والعناية بتصحيحه »

حامد ابراهيم كرسون و محمد عبدالوهاب مجبى

الطالبان بكاية الشريعة الاسلامية للأزهر



حقوق الطبع محفوظة لهما

كل نسخه لم تكن مختومه بختم حامد ابراهيم كرسون فهي مسروقة

الطبعة الاولى

غرة رمضان المبارك سنة ١٣٥٥ هـ - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ م

وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه فإن شرطاً أن المشتري بينهما نصفان والربح كذلك يجوز ولا يجوز أن يتفاضلا فيه وأن شرطاً أن يكون المشتري بينهما أثلاثاً فالربح كذلك

﴿فصل﴾ ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما أو احتطبه فهو له دون صاحبه وإذا اشتركا ولأحدهما بغل وللآخر راوية يستقى عليها الماء فالكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه أجر مثل الراوية أن كان العامل صاحب البغل وأن كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل . وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال ويبطل شرط التفاضل وإذا مات أحد الشريكين أو ارتد ولحق بدار الحرب بطلت الشركة

﴿فصل﴾ وليس لأحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر إلا بأذنه فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي زكاته فإن أدى كل واحد منهما فالثاني ضامن علم بإداء الأول أو لم يعلم . وإذا أذن أحد المتفاوضين لصاحبه أن يشتري جارية فيطأها ففعل فهي له بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يرجع عليه بنصف الثمن . وللبائع أن يأخذ بالثمن أيهما شاء بالاتفاق

﴿كتاب الوقف﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله لا يزول ملك الواقف عن الوقف إلا أن يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته فيقول أدامت فقد وقفت داري على كذا . وقال أبو يوسف يزول ما كره بمجرد القول وقال محمد لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسامه إليه . وإذا صح الوقف على اختلافهم خرج من ملك

الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز عند أبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجوز. ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى يجعل آخره لجهة لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف رحمه الله إذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وأن لم يسمهم. ويجوز وقف العقار ولا يجوز وقف ما ينتقل ويحول وقال أبو يوسف إذا وقف ضيعة بيقرها وأكرتها وهم عبيده جاز وقال محمد رحمه الله يجوز حبس الكراع والسلاح. وإذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه إلا أن يكون مشاعاً عند أبي يوسف رحمه الله فيطلب الشريك القسمة فيصح مقاسمته. والواجب أن يبتدىء من ارتفاع الوقف بعمارة شرط ذلك الواقف أو لم يشترط فإن وقف داراً على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجرها الحاكم وعمرها بأجرتها وإذا عمرها ردها إلى من له السكنى. وما نهى من بناء الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف أن احتاج إليه وأن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارة فيصرفه فيها ولا يجوز أن يقسمه بين مستحقي الوقف وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي يوسف

(فصل): وأذا بني مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلاة فيه فأذا صلى فيه واحد زال عند أبي حنيفة رحمه الله عن ملكه. وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجداً. ومن جعل مسجداً تحته سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله عن ملكه فله أن يبيعه وأن مات يورث عنه وكذلك أن اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه. وعن محمد أنه لا يباع ولا يورث ولا يوهب. ومن اتخذ أرضه مسجداً لم يكن له أن يرجع فيه

ولا يبيعه ولا يورث عنه. ومن بنى سقاية للمساكين أو خاناً يسكنه بنوا
السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم
به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف يزول ملكه بالقول
وعند محمد رحمه الله إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
ودفنوا في المقبرة زال الملك

﴿ كتاب البيوع ﴾

البيع ينعقد بالأيجاب والقبول إذا كانا بلفظي الماضي وإذا أوجب
أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار أن شاء قبل في المجلس وأن شاء
رده وأيهما قام عن المجلس قبل القبول بطل الأيجاب . والأعوض المشار
اليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع . والأثمان المطلقة
لا تصح إلا أن تكون معرفة القدر والصفة . ويجوز البيع بثمن حال ومؤجل
إذا كان الأجل معلوماً . ومن أطاق الثمن في البيع كان على غالب نقد
البلد فإن كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد إلا أن يبين أحدهما . ويجوز
بيع الطعام والحبوب مكيالة ومجازفة ويجوز بأداء بعينه لا يعرف مقداره
وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره . ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم
جاز البيع في قفيز واحد عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يسمى جملة قفزاتها
وقال لا يجوز في الوجهين . ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في
جميعها عند أبي حنيفة رحمه الله . وكذلك من باع ثوباً بمدارعة كل ذراع
بدرهم ولم يسم جملة الذرعان وكذا كل معدود متفاوت وعندهما يجوز في
الكل وعنده ينصرف إلى الواحد . ومن ابتاع صبرة طعام على أنها
مائة قفيز بمائة درهم فوجدها أقل كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ الموجود
بخصته من الثمن وأن شاء فسخ البيع وأن وجدها أكثر فالزيادة للبائع